

**السيد الطيب الشراوي، وزير الداخلية:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

قبل تقديم مشروع القانون رقم 15.11 المتعلق بالمعالجة المعلوماتية لضبط اللوائح الانتخابية العامة بعد مراجعتها بكيفية استثنائية، المعروض على أنظار مجلسكم الموقر، أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسيدات والسادة المستشارين أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان على مساهمتهم القيمة في دراسة ومناقشة مشروع القانون المذكور، خلال الاجتماع الذي خصصته اللجنة لهذه الغاية، كما أعتزم هذه المناسبة لأنوه بالتدخلات والمواقف التي عبرت عنها السيدة والسادة المستشارين المحترمين، وبالأفكار المتميزة التي أغنوا بها النقاش خلال دراسة المشروع.

إن مشروع القانون المعروض على أنظاركم اليوم، يندرج في إطار اتخاذ التدابير التمهيدية اللازمة لتنظيم الاستحقاقات المقبلة، التي أسس لها خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الموجه للأمم بتاريخ 9 مارس 2011، خاصة فيما يتعلق منها بإعداد الهيئة الناخبة الوطنية لتكون جاهزة لهذا الموعد التاريخي.

ويهدف مشروع القانون إلى إخضاع اللوائح الانتخابية العامة لعملية ضبط بعد معالجتها بواسطة الحاسوب وتفعيل الضمانات التشريعية لتصفيتها من كل اختلالات قد تشوبها، مما سيحقق قيمة إضافية في مجال ضبط الحياة الناخبة الوطنية المدعوة للمشاركة في الاستفتاء الدستوري المقبل، وذلك في احترام تام لمبدأ تدرج المراحل الذي أقرته مدونة الانتخابات في هذا الباب.

وفي هذا الإطار، ينبغي التوضيح أن مشروع القانون لا يعتبر جزء من عملية المراجعة الاستثنائية الجارية، وإنما يهتم عملية مستقلة بذاتها، تنص عليها مدونة الانتخابات وأفردت لها إطارا تشريعا خاصا بها وأجلا محددة لمتختلف مراحل تنفيذها، مع إسناد تحديد تواريخ هذه العملية لقرار يتخذه وزير الداخلية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

إن تنظيم هذه العملية وفق الجدولة الزمنية المقررة في مدونة الانتخابات، لا يستدعي استصدار نص قانوني لهذه الغاية، غير أن الإكراه الزمني المطروح بشأن المراحل الموالية لعملية إعداد الهيئة الناخبة الوطنية، استعدادا للاستفتاء الدستوري في أحسن الظروف هو الذي برر اللجوء إلى نص تشريعي خاص، يمكن من مراجعة بعض الآجال بغرض التقليل منها.

**محضر الجلسة رقم 758**

**التاريخ:** الأربعاء 21 جادى الآخرة 1432 (25 ماي 2011)

**الرئاسة:** المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

**التوقيت:** ساعة وأربعة عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الواحدة والثلاثين بعد الزوال.

**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على النصين التشريعيين التاليين:

- مشروع قانون رقم 15.11 يتعلق بالمعالجة المعلوماتية لضبط اللوائح الانتخابية العامة بعد مراجعتها بصفة استثنائية؛
- مشروع قانون إطار رقم 34.09 يتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات.

**المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدتين المستشارتين المحترمتين،

السادة المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع القوانين

التالية:

أولا، مشروع قانون رقم 15.11 يتعلق بالمعالجة المعلوماتية لضبط اللوائح الانتخابية العامة بعد مراجعتها بصفة استثنائية، المحال على مجلسنا من مجلس النواب؛

ثانيا، مشروع قانون إطار رقم 34.09 يتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقد اتفقت اليوم ندوة الرؤساء على الحصص التالية:

- الأغلبية 10 دقائق؛

- المعارضة 10 دقائق؛

- الفريق الفيدرالي 10 دقائق؛

- ثم المجموعات 5 دقائق.

ونستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 15.11 يتعلق بالمعالجة المعلوماتية لضبط اللوائح الانتخابية العامة بعد مراجعتها بصفة استثنائية، وأعطي الآن الكلمة للحكومة الموقرة لتقديم المشروع.

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

التشاور والحوار المكثف مع جميع الفعاليات السياسية والنقابية والمجتمع المدني، وذلك قصد الدفع بعجلة الإصلاح، وذلك دون إغفال الإشادة كذلك من طرفنا بالنتائج الأولية المحصل عليها في إطار التسجيل في اللوائح الانتخابية، وما تعرفه حاليا من إقبال وانخراط لفئات الشباب على الخصوص، الذي يشكل ما يقارب 65% من مجموع المسجلين الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة بصفة أساسية، وفي المناطق الصحراوية العزيزة علينا بصفة خاصة.

السيد الرئيس،

إن المشروع المعروض أمام أنظار مجلسنا الموقر اليوم، يروم استكمال الجوانب القانونية المرتبطة باللوائح الانتخابية، التي تشكل أرضية صلبة ومهمة وإستراتيجية لنجاح العملية الانتخابية برمتها، وقبل ذلك الاستفتاء من خلال الحرص على إصلاح الاختلالات التقنية بالطرق الإلكترونية، وذلك دعما لمسار تحقيق الديمقراطية الحقيقية المبينة على النزاهة والشفافية.

وإننا في فرق الأغلبية، وبالمناسبة كذلك، لنؤكد على ضرورة التسريع بتقديم مشاريع القوانين المرتبطة بالإصلاحات السياسية، وذلك انطلاقا من الجوهر وروح الدستور المرتقب قصد تهيء الأجواء السياسية لدخول غمار الاستحقاقات المقبلة، التي نتمنى صادقين أن تكون -إن شاء الله- حرة، شفافة ونزيهة وبعيدة كل البعد ومحصنة من جميع الاختلالات والتصرفات المشينة والماسية بقيم الديمقراطية، كاستعمال المال الحرام وتدخل بعض الجهات النافذة من أجل تحريف الإصلاح عن مساره، عن ذلك المسار الذي ترضيه بلانا، وذلك تدعما لما راكمته بلادنا من مكاسب، الشيء الذي يستلزم بصفة أساسية واستعجالية توضيح الجدولة الزمنية المرتقبة للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، مع ما يقتضيه ذلك من تحيين لمدونة الانتخابات وإعادة النظر في اللوائح الانتخابية باعتماد البطاقة الوطنية كوسيلة وحيدة وفريدة للتصويت والحسم في التقطيع الانتخابي ونمط الاقتراع بما يتلاءم والمرحلة.

السيد الرئيس،

إن أهمية مشروع القانون على قلة مواده، والذي نحن بصدد مناقشته، تكمن في الحرص على تنزيله بصورة تساهل المنطلقات والأهداف التي دفعت إلى سنه، وذلك من خلال السهر من طرف كافة المصالح المختصة على التطبيق السليم لمقتضياته عن طريق سن تدابير وإجراءات تتسم بالمرونة والفعالية في آن واحد، نظرا لتقليص الآجال المحددة فيما يتعلق خاصة بتبليغ قرارات اللجان الإدارية، وتقديم الشكاوى بعد إصدار الجداول التعديلية المؤقتة والنهائية، بالإضافة إلى خلق آلية للتواصل مع الجهات القضائية من أجل تسريع وتيرة تبليغ الأحكام القضائية عند الاقتضاء وترتيب الآثار القانونية الناتجة عنها لدى الجهات المختصة، مع العمل على تفعيل مقتضيات المادة 21 بخصوص توجيه مصالح الحالة المدنية للجاعات التي وقعت فيها

واعتبارا لذلك، ينص مشروع القانون على إجراء عملية المعالجة المعلوماتية لضبط اللوائح الانتخابية طبقا لأحكام مدونة الانتخابات، سواء فيما يتعلق باجتماع اللجان الإدارية أو لجان الفصل، أو فيما يتعلق بعرض الجداول التعديلية المؤقتة والنهائية مع إدراج مقتضيات استثنائية، تأخذ بعين الاعتبار الإكراه الزمني.

ولتنفيذ هذه العملية سيتم في المرحلة الأولى إخضاع التسجيلات الحالية وكذا التسجيلات الجديدة التي تم إنجازها بمناسبة المراجعة الاستثنائية إلى معالجة معلوماتية شاملة بواسطة النظام المعلوماتي المركزي بوزارة الداخلية لرصد الحالات المتعلقة بالتسجيلات المتكررة أو التسجيلات غير القانونية في حالة وجودها أو الأخطاء المادية الصرفة، وسيتم في مرحلة ثانية عرض هذه الحالات على اللجان الإدارية قصد دراستها واتخاذ القرار اللازم في شأنها، وذلك طبقا للكيفيات والمسطرة المقررة في مدونة الانتخابات في هذا الباب.

وفي الختام، أود التأكيد على أن الغاية من هذه العملية تتمثل بالأساس في الرغبة التي تحذونا جميعا بخصوص ضبط الهيئة الناخبة الوطنية وضمان سلامة اللوائح الانتخابية العامة استعدادا للاستحقاقات المقبلة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير المحترم، الكلمة الآن لمقرر اللجنة أو السيد الرئيس.

أفتح الآن باب المناقشة، وأعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد الأنصاري عن فرق الأغلبية، فليفضل مشكورا.

**المستشار السيد محمد الأنصاري:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

السيدتان المستشارتان،

الزملاء المستشارين المحترمين،

أنشرف بإسم فرق الأغلبية بالمساهمة في مناقشة مشروع القانون رقم 15.11 المتعلق بالمعالجة المعلوماتية لضبط اللوائح الانتخابية العامة وذلك بعد مراجعتها بصفة استثنائية.

وبداية، اسمحوا لي أن أقدم بجزيل التشكرات للسيد وزير الداخلية على العرض الذي تفضل بتقديمه أمام اللجنة المختصة حول المشروع المذكور وربطه بصفة أساسية بما تعرفه بلادنا من حراك سياسي، وذلك في إطار الإصلاحات الدستورية والسياسية المرتقبة، وخاصة بعد الخطاب الملكي السامي ل 09 مارس 2011.

كما لا يفوتني كذلك أن أوه بالمناسبة بما تقوم به وزارة الداخلية وأطرها من مجهودات جبارة بخصوص تدبير المرحلة وتذليل الصعاب في إطار

شكاوى ضد قرارات اللجان الإدارية من طرف المعنيين بالأمر، ربما قد يكون فيه شيء من التسرع لا يبرره الضغط الزمني لأن جاهزية الهيئة الناخبة تتطلب توفير الظروف والشروط الملائمة، وهو ما يدعوننا إلى إثارة بعض المخاوف، التي نرجو على كل حال ألا تكون في محلها، حول كل ما من شأنه أن يؤثر على الرهانات المعقودة على المرحلة المقبلة، وهي بالتأكيد مرحلة ستكون حاسمة في تاريخ بلادنا المعاصر، وهي المرحلة التي تستدعي اعتماد منظور جديد ومغاير، ينطلق من ترسانة تشجيعية تعطي للعمليات الانتخابية كل مصداقيتها وتضمن مختلف وكامل مقومات سلامتها ونزاهتها بما يقطع مع كل ما شاب هذه العملية في مراحل سابقة.

في هذا الصدد، ومن أجل مواكبة الدينامية السياسية غير المسبوقية التي تعيشها بلادنا، وبهدف تسريع الأعمال التمهيدية والإجراءات المصاحبة وإعداد الهيئة الناخبة لإنجاح هذا الاستحقاق التاريخي والمصيري، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نود أن نثير مرة أخرى، مرة ثالثة وعاشرة، الانتباه إلى خطورة ما أصبحنا نعاينه منذ فترة من مؤشرات انزلاقات، تنطوي على قدر من الخطورة، ونود أن نحذر من مغبة الركوب على التطلعات المشروعة لشبابنا، ومحاولة البعض ممن بدأ الآن يكشف عن وجهه الحقيقي ويكشف عن أجندته الحقيقية من محاولتهم الركوب والتوظيف السياسي والانتخابي.

ونود بهذه المناسبة أن نشدد على ضرورة تحمل الجميع لمسؤوليته التاريخية في هذا المنعطف الحاسم، ونعتقد بأن الوقت قد أصبح الآن، حان الآن أكثر من أي وقت مضى، لكي يتحمل الجميع مسؤوليته، ولكي نكف عن هذه الازدواجية الغريبة، ونتمنى أن يدرك الجميع بأن هذه المرحلة التي تنهيا بلادنا لارتدادها تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة، تتطلب وضوح الرؤية، وتتطلب كذلك الكف عن ازدواجية الخطاب، وعن النفاق السياسي، فلا يعقل أن تكون بلادنا تعيش منذ فترة على إيقاع حراك سياسي ومجمعي يتم التعبير فيه عن مطالب وعن تطلعات مشروعة، ويتم توظيفها من قبل فاعلين سياسيين بكيفية غير مسؤولة.

ولذلك، وبقدر ما نحبي الدولة ونحبي وزارة الداخلية على ضبط النفس، بقدر ما نشدد على ضرورة تحمل الجميع لمسؤوليته وعلى ضرورة التزام أقصى درجات الحزم في التصدي لأية محاولة تستهدف المساس بالاستقرار الذي تنعم به بلادنا، وتستهدف التشويش على روح هذا التوجه الإصلاحية الذي بدأت بلادنا تنخرط فيه منذ الآن أكثر من 12 سنة، وبدأت الآن بعد الخطاب التاريخي لصاحب الجلالة يعيش على إيقاع منعطف نوعي، طبعاً كل ذلك في إطار الاحتكام للقانون وللمقومات دولة الحق والقانون.

ونود بهذه المناسبة أن نعيد مرة أخرى التأكيد على ضرورة تحمل جميع الفرقاء، وفي مقدمتهم الأحزاب السياسية، لمسؤوليتها التاريخية، ويجز في نفسنا حقيقة أن نكون يعني نعاين بعض الشعارات التي استمعنا إليها في

الوفاة نسخة من شهادة الوفاة بمجرد تحريرها إلى رئيس اللجنة الإدارية للجماعة التي كان يقيم فيها المتوفى، وكذلك إلى رئيس اللجنة الإدارية للجماعة التي ولد فيها بقصد التشطيب عليه من اللائحة الانتخابية المقيد فيها وكسب الوقت.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نؤكد أن بلادنا مقبلة على مرحلة هامة وأساسية، تتطلب تضافر الجهود أكثر لكل الفاعلين لحماية المكتسبات التي حققناها وأن يتعبأ كل الديمقراطيين الصادقين والمؤمنين حقاً وليس زيفاً بالإصلاح لإنجاح المشروع الديمقراطي لبلادنا النزاهة والشفاف، والذي سيمكن أمتنا من كسب رهانات الديمقراطية والتنمية الحقيقية والحكامة التديبيرة للمسؤولية وإفراز الكفاءات المتجددة، وترسيخ الروح الوطنية العميقة للحفاظ على مقومات الاستقرار في هذا الوطن العزيز تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، معربين بالمناسبة في فرق الأغلبية عن تجاوزنا مع المشروع المذكور والتصويت عليه بالإيجاب.

شكراً.

**السيد رئيس المجلس:**

شكراً. الكلمة الآن لأحد مستشاري فرق المعارضة، الأستاذ حكيم بنشاش.

**المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:**

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدتان والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أتدخل في إطار مناقشة مشروع القانون الذي تنهيا للتصويت عليه، والمتعلق بالمعالجة المعلوماتية لضبط اللوائح الانتخابية العامة بعد مراجعتها بصفة استثنائية.

من المعلوم أن هذا المشروع يأتي في إطار اتخاذ التدابير التمهيدية اللازمة وإعداد الهيئة الناخبة لتنظيم الاستشارة الاستثنائية على مشروع الدستور الجديد، الذي تنهيا بلادنا لتدشينها لولوج مستوى أرقى من الديمقراطية التي نبنها في هذا البلد العزيز، والتي تتطلب، للقطع مع سلبات الماضي وتوفير الظروف السياسية، انخراط الجميع في دينامية الإصلاح بكل مسؤولية وتسريعه حتى يكون المغرب في مصاف الدول المتقدمة ديمقراطياً.

وإذا كان هذا المشروع قانون يندرج في إطار تمكين السلطات المختصة من تنقيح اللوائح الانتخابية واستدراك الأخطاء المادية التي قد تشوبها، واستبعاد حالات التسجيل المزدوج أو غير القانوني، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، واستناداً إلى وعينا وإدراكنا لدقة وحساسية اللحظة السياسية التي تحتازها بلادنا، وما يرتبط بها من انتظارات وآمال في مغرب ديمقراطي حديثي، نعتبر ربما أن تحديد يوم واحد لتبليغ القرارات الصادرة عن اللجان الإدارية إلى المعنيين بالأمر، بالإضافة إلى تخصيص أجل يوم واحد لتقديم

استحقاق دستوري وآخر انتخابي خلال الشهور القادمة، مما يضعه أمام خيارين:

إما أن يوفر كل الشروط وكل الظروف لربح رهان مغرب ديمقراطي حديث عصري، يسير نحو آفاق رحبة بثقة في النفس وفي المستقبل، مغرب يسير نحو الديمقراطية في أبعادها الشمولية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مغرب يكرس مبادئ حقوق الإنسان ويوزع ثروته الوطنية توزيعا عادلا بدل أن تستمتع به وتستهلكها اليوم فئة قليلة محظوظة ببلادنا، إما أن يضع المغرب الفرصة مجددا كما ضيعها في مناسبات انتخابية سابقة، حيث عشنا جميعا تزوير الإرادة الشعبية، والتي كانت السمة الأساسية لكل تلك الاستحقاقات، والتي أدت إلى ما أدت إليه مما نعرفه جميعا.

إن الغالبية العظمى من الشعب المغربي تريد اليوم انتخابات حرة ونزيهة، تعبر تعبيرا صادقا وشفافا عن الإرادة الحرة في الاختيار النزيه وكذا على الدستور المرتقب عرضه خلال الأيام القادمة على الاستفتاء الشعبي. ومن مسؤولية الدولة والبرلمان والأحزاب والنقابات وجمعيات المجتمع المدني تهيئة الشروط المواتية لتنظيم انتخابات شفافة وديمقراطية للنهوض ببلادنا في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم فإن مشروع القانون الذي نحن بصدد مناقشته خطوة في اتجاه تنقيح وتنقية اللوائح الانتخابية العامة من الشوائب التي علق بها، وإخضاعها لعملية ضبط بعد معالجتها بواسطة الحاسوب، علما أن هذه اللوائح (وكما قلت إبان مناقشة هذا المشروع في اللجنة، فالحاسوب يبقى حاسوبا ولن يخرج لنا إلا المعطيات التي نعطيها لهذا الحاسوب، فعلينا أن نحْتَاط حتى لا يطعن أحد مستقبلا في ما يمكن أن يخرج لنا هذا الحاسوب)، لذلك فلأسف أنه كانت هناك أخطاء مصدر الداء، وكانت أداة وآلية أساسية للفساد وإفساد مختلف الانتخابات التي عرفها المغرب، والتي كان يصوت فيها الموقى والمهاجرون والمرضى والعجزة وغيرهم بدون وجه حق.

إن هذا القانون يتوخى تفعيل كل الضمانات التشريعية اللازمة لتنقية اللوائح الانتخابية وتصفيتها من الاختلالات التي قد تشوبها، وأيضا تقصير الآجال المنصوص عليها في المادتين 30 و31 من القانون رقم 09.97 المتعلق بمدونة الانتخابات، نثير الانتباه مرة أخرى لدور الدولة في محاربة مختلف أشكال الفساد الانتخابي واستعمال المال لشراء الأصوات والذم، حتى لا يظل ثابتا من ثوابت الاستحقاقات الانتخابية ولأجل إحداث قطائع نهائية مع ممارسات الماضي غير المأسوف عليه، التي جعلت بلادنا تتعثر في مسيرتها الديمقراطية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وعلى الدولة أن تتحمل مسؤوليتها في إبعاد كل الذين أساءوا إلى البلاد من خلال الفساد الانتخابي والفساد الاقتصادي والفساد الإعلامي، كما

مسيرات وقعت الأحد الماضي، وهي لا تشرف، وفيها كذلك مساس غير مقبول بمشروعية وبنبل بعض التطلعات التي هي مشروعة، الرامية إلى إحراز المزيد من الخطوات على طريق توطيد وإثراء المشروع الديمقراطي الحديث الذي يقوده جلالة الملك، ونعتقد بأنه لا بد من أن يتحمل الجميع أقصى درجات مسؤوليته.

وطبعا وارتباطا بمشروع القانون الذي نحن بصده وكما أفصحنا عن ذلك أثناء مناقشة هذا المشروع في إطار اللجنة، فإننا وإيماننا بأهمية وراهنية هذه اللحظة التاريخية، فإننا سنصوت بالإيجاب لصالح هذا المشروع. والسلام عليكم وشكرا على انتباهكم.

#### السيد رئيس المجلس:

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن لأحد مستشاري الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، الأستاذ أفريقيا المحترم.

#### المستشار السيد عبد الملك أفرط:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدتان، السادة المستشارون،

لقد فكرت جيدا قبل أن أصل إلى هذه المنصة، متسائلا ما جدوى أن نساهم بمدخلتنا هذه أمام هاته الكراسي الفارغة، الشيء الذي يطرح أكثر من تساؤل حول عدم اهتمام من يحمل صفة ممثل الأمة بقضايا وهموم الجماهير الشعبية، وكما قلت ذات مرة إن الأمة براء من مثل هؤلاء.

لذلك، فهذه طبعا وفي إطار النقد الذاتي مسؤولية الأحزاب السياسية ومسؤولية النقابات في أن تحاسب أولئك الذين تزكيم وأولئك الذين يتهافتون إبان الاستحقاقات على الوصول إلى هاته المؤسسة التشريعية، والتي يعتبرها البعض امتيازا كالامتيازات الأخرى التي يحصل عليها البعض في المقالع وأيضا نفويت الأراضي، بدل أن تكون هاته المؤسسة واجهة من الواجهات المفروض إسراع صوت الجماهير الشعبية بها.

لقد كنت مضطرا أن أقدم لمداخلتي بهذا الشكل، انسجاما مع قناعاتنا من جهة، وأيضا أسفا على ما آلت إليه بلادنا، وعلينا جميعا أحزابا ونقابات ودولة أن نقدم نقدا ذاتيا في أفق طبعا الوصول إلى الإصلاحات السياسية والدستورية المنشودة.

ولابد أيضا وفي ظل هذا الحراك السياسي والاجتماعي، وبالقدر الذي نحن مع المطالب المشروعة المتعلقة بالتغيير المنشود وعلى كل المستويات، بالقدر نفسه ندد بكل الانزلاقات التي تمس استقرار بلادنا.

وسأرجع إلى موضوع مناقشة قانون رقم 15.11 الذي يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية في شأنه، فلا أحد يجادل اليوم في كون بلادنا مقبلة على لحظة تاريخية هامة في مسارها الديمقراطي،

والشؤون الثقافية والاجتماعية، تنقسم إلى خمسة أقسام، تتطرق بشكل عام لما يلي:

في القسم الأول، يحدد المشروع مفهوم المنظومة الصحية والمبادئ الأساسية التي يجب أن تركز عليها كالتضامن والتكامل بين المتدخلين، المساواة بين المواطنين في الولوج إلى العلاج، كما يحدد أهداف الدولة في مجال الوقاية الصحية ومسؤوليتها في توفير الأدوية والدم والمواد الدموية، وضمان جودتها وتحديد الإجراءات الكفيلة بإعلام السكان بالخطرات الصحية والسلوكات القويمة التي يتعين نهجها وتلك المتعلقة باحترام كرامتهم النفسية والجسدية عند الخضوع للعلاج.

في القسم الثاني، يضع المشروع المبادئ الكفيلة بمعالجة اختلالات التوزيع الجغرافي للخدمات الصحية المقدمة من طرف المؤسسات الصحية العامة والخاصة وضمان حكامه جيدة في تديرها وإحداث آليات لتحقيق التكامل والانسجام بينها وضمان التحسين المستمر للجودة وسلامة العلاجات، وذلك من خلال إعطاء مفهوم عام لهذه المؤسسات الصحية وتحديد أهدافها والقواعد العامة التي يتعين عليها احترامها لتقديم خدمات جيدة للمرضى، ووضع أحكام استباقية لتحقيق ما يلي:

- تمكين مؤسسات العلاج الخاصة وكذا مهنيي الصحة المزاولين بالقطاع الحر من المساهمة في بعض الأعمال المشتركة مع القطاع العام، وإحداث شبكات صحية منتظمة بين القطاعين العام والخاص أو تكفل المؤسسات الخاصة كلياً بخدمات صحية عمومية بناء على دفتر للتحملات، تضعه الإدارة؛

- إحداث منظومة إعلامية صحية قصد التوفر على المعلومات الكافية لضبط أرض العلاجات بشكل عام والتنسيق بين القطاعين العام والخاص؛  
- تقييم جودة العلاجات المقدمة من طرف هذين القطاعين من خلال التنقيص على وضع مسطرة الاعتماد للمؤسسات الصحية بالارتكاز على مؤشرات ومعايير محددة لهذا الغرض.

في القسم الثالث، المتعلق بالخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات، يضع المشروع الأحكام العامة المتعلقة بهاتين الأداتين الكفيلتين بتحقيق توزيع جغرافي عادل ومنسجم للبنيات والموارد الصحية العامة والخاصة على الصعيدين الوطني والجهوي قصد الاستجابة لحاجيات السكان على النحو الأمثل والتحكم في تطور عرض العلاجات وفي نفقات الصحة.

وستوضع الخريطة الصحية الوطنية من طرف الإدارة لمدة أقصاها 10 سنوات بعد استشارة اللجنة الوطنية لعرض العلاجات، سيمثل فيها مختلف الفاعلين في المجال الصحي، كما يجب تقييمها كل 5 سنوات، وإن اقتضى الحال مراجعتها عند الضرورة، وستوضع المخططات الجهوية لعرض العلاجات لمدة 5 سنوات من طرف المديريات الجهوية للصحة بعد استشارة لجان جهوية لعرض العلاجات.

ذكرنا بذلك في إحدى إحاطاتنا، والفساد الرياضي أيضا، حتى الرياضي، البيعان ديال المانشات، هاذ الشي اللي بيعت تقول... حشمت تقول شي حاجة.

فمن حقنا ومن حق بلادنا أن تتوفر على مؤسسات منتخبة انتخابا حرا ونزيها وديمقراطيا، تكون في مستوى حجم تصحيات المغرب وحضارته وثقافته وإنسانيته، وفي انتظار أن نعيش جميعا لحظة ننتشي بها بديمقراطية حقيقية، نترككم على أمل لقاء المغاربة مع هاته اللحظة المنتظرة.  
شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس المجلس:

شكرا للمستشار المحترم أرياط.

ننتقل الآن للتصويت على المادة الفريدة التي يتكون منها المشروع  
15.11:

الموافقون: الإجماع؛

أعرض مشروع القانون برمته على التصويت: إجماع الحاضرين.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 15.11 يتعلق بالمعالجة المعلوماتية لضبط اللوائح الانتخابية العامة بعد مراجعتها بصفة استثنائية.

شكرا للسيد الوزير على مساهمته القيمة في هذا النقاش.

ننتقل الآن للدراسة والتصويت على مشروع قانون إطار رقم 34.09 يتعلق بالمنظومة الصحية ويعرض العلاجات، والكلمة للسيدة الوزيرة المحترمة لتقديم هذا المشروع.

#### السيدة ياسمينة بادو، وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

يعد تنظيم الرعاية الصحية للمواطنين من أهم الواجبات الملقاة على عاتق الدولة، ونظرا لتعدد المتدخلين في مجال تقديم الخدمات الصحية بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وتوخيا للنجاحة والديمقراطية في توفير هذه الخدمات، بادرت الحكومة إلى إعداد مشروع القانون الإطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية ويعرض العلاجات لإرساء قواعد تنظيم المنظومة الصحية الوطنية وتحديد المبادئ والأهداف الأساسية، التي يتعين على مختلف المتدخلين احترامها في إطار يتميز بالتكامل واحترام حقوق مرتفقي المصالح الصحية.

ولهذه الغاية، فإن الصيغة الحالية لمشروع القانون الإطار التي تم تطعيمها بمجموعة من التعديلات القيمة بمجلس النواب، والتي تمت المصادقة على أحكامها بالإجماع من طرف السادة المستشارين داخل لجنة التعليم

المتاحة.

ولعل الغاية من المنظومة الصحية تتمثل في تطوير آليات تخطيط عرض العلاجات، والتي ستمكن القطاع من تكريس توزيع متساوي ومتكافئ لعرض العلاجات، في الوقت الذي ستمكن الفاعلين في القطاع الخاص من تحديد اختياراتهم التلقائية المتعلقة بفضاءات عملهم.

وينقسم المشروع إلى أربعة محاور أساسية، تتداخل وتتكامل فيما بينها، وهي على النحو التالي:

أولا، فيما يخص المنظومة الصحية، تم التركيز في هذا المحور على الحقوق والواجبات الأساسية للأشخاص في مجال الرعاية الاجتماعية، كما يتطرق إلى المفهوم الحقيقي للمنظومة الصحية ومجالات الأعمال الصحية والمبادئ الأساسية التي يركز عليها المشروع.

عرض العلاجات ويتناول مفهوم العرض، ويحدد المؤسسات الصحية، كما يوضح مهام هذه الأخيرة، وضرورة اشتغالها بطريقة تكاملية ومندمجة في إطار الخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات، ويفتح هذا المحور المجال استقبالا لوضع الأشكال الممكنة لصيغ الشراكة والتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص كالتنفيذ المشترك لبعض الأعمال والتدبير المفوض لبعض مرافق ومؤسسات الصحة العمومية.

فيما يخص الخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات، يتطرق لعرض العلاجات وفق الخريطة الصحية والمخططات الجهوية المحددة كآليتين للضبط والتأثير في مضمون عرض العلاجات، وذلك على امتداد التراب الوطني بهدف التوفر على منظومة صحية ناجعة وفعالة، تحقق العدالة الصحية بالنظر إلى حاجيات ومتطلبات الساكنة بمختلف المناطق والجهات وعلى اختلاف مستوياتها الاجتماعية، كما تهدف علاوة على ذلك إلى تشجيع المؤسسات الصحية الخاصة التي تنخرط في التوجهات والمجهودات الرامية إلى التوزيع العادل والعقلاني لعرض العلاجات، ويمكنها بذلك الاستفادة من التدابير القانونية والتشجيعات والتحفيزات على الاستثمار وفق الخريطة الصحية والمخططات الجهوية للعلاجات.

أما فيما يخص تحديد آليات وهيئات للتشاور في المجال الصحي، فإن النص ينص على إحداث مجموعة من الهيئات الاستشارية المشتركة المتكونة من ممثلي مهنيي الصحة وممثلي الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني قصد الحصول على منظومة وطنية، تتجاوز المعوقات الحالية وتتطلع إلى تحسين جودة العلاجات واعتماد الحكامة الجيدة في تقديم الخدمات الصحية.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

أختي، إخواني المستشارين،

إن أهمية هذا المشروع تنبع من كونه مشروع قانون إطار يشكل خريطة الطريق، تمهد لولوج مرحلة جديدة، تتسم بسن منظومة صحية كفيلا

في القسم الرابع، ينص مشروع القانون الإطار على إحداث بعض الهيئات الاستشارية الوطنية والجهوية في مجال تحديث السياسة الصحية الوطنية والجهوية، التي ستألف من ممثلي جميع الفاعلين والمتدخلين في المجال الصحي الوطني، التابعين للقطاعين العام والخاص، وكذا المجتمع المدني بهدف وضع استراتيجيات فعالة وضمان الانسجام في المنظومة الصحية وتحسين حكامتها ومردوديتها.

القسم الأخير والخامس، ينص هذا المشروع على أن تفعيل الأحكام سيتم من خلال قوانين ومراسيم وقرارات تتخذ لتطبيقه.

وفي ختام هذا التقديم، لابد من التنويه بالمساهمة الفعالة لكافة الفرق البرلمانية في إغناء هذا المشروع المعروض على أنظار مجلسكم الموقر قصد المصادقة عليه.

شكرا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا للسيدة الوزيرة المحترمة، الكلمة الآن لمقرر اللجنة، لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية أو للرئيس، إذن وزع.  
أفتح الآن باب المناقشة وأعطي الكلمة للمستشارة المحترمة السيدة زبيدة بوعياذ عن فرق الأغلبية.

**المستشارة السيدة زبيدة بوعياذ:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق الأغلبية لمناقشة مشروع قانون إطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات.

وفي الواقع أن هذا النص الذي تقدمت به الحكومة في شخص السيدة وزيرة الصحة هو تنفيذ للالتزامات تضمنتها مدونة التغطية الصحية الإجبارية من جهة، كما أنه يشكل مشروع قانون إطار يفتح المدخل بعد المصادقة عليه لمجموعة من مشاريع القوانين ذات الصلة والجاهزة كما تفضلت السيدة الوزيرة بإخبارنا بذلك أثناء المناقشة.

فماهي أهداف وغايات هذا المشروع؟

إنه يسعى إلى تعزيز الترسانة القانونية الحالية في المجال الصحي من خلال منظومة صحية متكاملة، تدقق مسؤوليات الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية، وترقى إلى مستوى حاجيات المواطنين في المجال الصحي، ويكرس الحق في العلاجات الصحية، كما ينظم عرضها من خلال تفعيل آليات وإجراءات تضمن الولوج المتساوي لجميع الفئات المجتمعية للعلاجات الطبية وخدمات صحية فعالة وذات جودة، تماشيا مع الموارد والإمكانات

ولقد سبق لنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نهبنا إلى مكان الخلل والقصور والأعطاب الذي تعاني منها منظومتنا الصحية، سواء تعلق الأمر بضعف البنية التحتية الصحية وقلة المؤسسات الاستشفائية التي توجد في حالة مزرية، وغالبا ما تعتمد الوزارة على سياسة الترقيع من خلال إجراء إصلاحات طفيفة على بنيات المستشفيات التي يعود بعضها إلى 30 سنة، وأخرى تعود إلى ما قبل الاستقلال، وهو ما يؤدي إلى استمرار إتلاف وتلاشي التجهيزات وتدهور البنيات وتراجع الخدمات المقدمة للمواطنين.

وبالإضافة إلى مشكل النقص في الأطر الطبية والتمريضية التي تعاني منها المنظومة الصحية وكذا عدم التوازن بين الجهات وعلى مستوى الجهة الواحدة نفسها في مختلف أقاليمها، وبين مجالها الحضري والقروي، فيما يتعلق بالاستفادة من المؤسسات الاستشفائية والأطر الطبية، وهو ما يجسده الحصاص الحاد والنقص الصارخ الذي يعاني منه العالم القروي والمناطق النائية، وما أدراك ما المناطق النائية في المغرب غير النافع، التي تعيش ساكنها ظروفًا قاسية بسبب التهميش والعزلة وصعوبة الولوج إلى الخدمات الاستشفائية.

ولعل النسب المرتفعة لوفيات الأمهات والأطفال بهاته المناطق لدليل صارخ ومؤشر دال على فشل الحكومة في إيصال الخدمات الطبية إلى كل فئات الشعب المغربي وشرائحه، ولا يعقل في القرن 21 نجد نسب عالية من الأمهات التي تتوفى أثناء الوضع أو خلال الحمل أو بعد الوضع، مما يخلج آثارا سلبية داخل مجتمعاتنا ويقتي وصمة عار علينا جميعا.

السيد الرئيس،

لقد بدا جليا أن المستشفيات العمومية في بلادنا في حاجة إلى ضعف عدد العاملين بها وإلى الزيادة في المعدات والتجهيزات الطبية لكي يحصل المواطنون على خدمة صحية عمومية في المستوى والاقتراب من المعايير الدولية لجودة الخدمات الصحية العمومية، وحتى لا يضطر المواطنون إلى الانتظار لمدد طويلة، تصل إلى عدة أشهر من أجل القيام بالفحوصات والاستفادة من العلاجات لأن ذلك يؤدي إلى تزايد العديد من المظاهر السلبية كالأخطاء الطبية والاكنتاظ، والجميع يعلم الوضعية التي أصبحت تعيشها أقسام المستعجلات وأقسام الولادة بمختلف المستشفيات العمومية، وسوء المعاملة التي يتعرض لها المرضى وزوار المستشفيات والوافدين على المصحات الاستشفائية العمومية.

وكذلك أيضا هناك غياب الحكامة الجيدة وانتشار الفساد وسوء التدبير الذي يعتبر من أبرز الأسباب التي تساهم في تراجع المنظومة الصحية الوطنية إلى جانب غياب التكوين والتكوين المستمر للأطباء والمرضين وضعف التغطية الصحية التي هي في حاجة إلى تطوير أكثر حتى تكون في نجاعة إيجابية على المواطنين التي يكون الفقراء والطبقة المهمشة أكثر الفئات المتضررين بها أو منها.

ولقد أبانت التجربة أن عدم قدرة الحكومة على تطبيق مجموعة من

بتجاوز المعوقات والإكراهات الراهنة، وتتطلع إلى تعزيز الدينامية الاجتماعية التي دخلتها بلادنا وتعزيز المسار التأهيلي لقطاع الصحة والعاملون به، ولا بد من الإشارة إلى أنه تم الوقوف أثناء المناقشة على:

أولا، الوعي التام بالاختلالات التي تعرفها الخريطة الصحية الحالية، إن على مستوى البنيات التحتية أو التجهيزات الطبية أو على مستوى الموارد البشرية والأطر الطبية، وكانت هناك داخل اللجنة مناقشة جد صريحة على أساس أنه في تهيء القوانين المقبلة، سوف تأخذ بعين الاعتبار كل ملاحظات السيدات والسادة المستشارين داخل اللجنة.

من هذا المنطلق، ووعيا منا بالحاجة الملحة لهذا المشروع، ونظرا للمدة التي استغرقها نقاشه في البرلمان منذ إحالته على مجلس النواب في دجنبر 2009، وقبل هذا التاريخ المناقشة التشاركية التي أجريت مع المجتمع المدني ومع كل القطاعات، حيث أدخل عليه في البرلمان في مجلس النواب عدة تعديلات بعد تجاوب السيدة الوزيرة معها وحتى نفتح المجال والمسلك لمشاريع القوانين ذات الصلة، أمسكنا وأؤكد على هذه الكلمة، أمسكنا كفرق للأغلبية عن تقديم تعديلات جديدة، لكن على أساس الأخذ بعين الاعتبار ما تقدمنا به من ملاحظات واقتراحات، التمسنا تضمينها لمشاريع القوانين اللاحقة، لهذا فإننا نتفاعل إيجابيا مع هذا المشروع الطموح، والذي طالما انتظرناه.

وشكرا على الإصغاء.

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا للمستشارة المحترمة، الكلمة الآن لأحد مستشاري فرق المعارضة، الأستاذ طريش، تفضل.

**المستشار السيد محمد طريش:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إخوتي المستشارين المحترمين،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار مناقشة مشروع قانون إطار رقم 34.09 يتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات، وهي مناسبة لنا في الفريق لبحث وجهة نظرنا حول هذا المشروع وحول وضع القطاع الصحي برتمته.

وفي البداية، ينبغي التأكيد على الأهمية الخاصة للقطاع الصحي الذي يعتبر قطاعا اجتماعيا حساسا بامتياز، يرتبط ارتباطا وثيقا بالمواطنين، ومراة تعكس مدى تقدم الشعوب أو تخلفها لأن تطور الأمم يقاس أولا بدرجة وصول شعوبها إلى التطبيب ومختلف الخدمات العلاجية، إضافة إلى المستوى التعليمي في التحصيل وفي النسب المأوية.

**السيد رئيس المجلس:**

اتفقنا على 10 دقائق، انتهت.

**المستشار السيد محمد طريش:**

كما يجب الموازنة مع ذلك إيجاد حلول عملية لمختلف الظواهر السلبية التي يعرفها القطاع وأنسنة المرافق والمؤسسات الصحية العمومية وتحقيق منافسة عادلة بين القطاعين العام والخاص.

على الرغم من كل الملاحظات التي أبديناها حول هذا المشروع، ومن منطلق ممارستنا للمعارضة البناءة والمسؤولية، وبالنظر لحاجة بلادنا لمثل هذه القوانين التي تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح للنهوض بالقطاع الصحي، فإننا نصوت بالإيجاب على هذا المشروع قانون.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا للمستشار المحترم، الكلمة الآن لأحد مستشاري الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية مشكورا، الأستاذ دعيدة.

**المستشار السيد محمد دعيدة:**

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدة والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية بمناسبة مناقشة المنظومة الصحية وعرض العلاجات، واسمحوا لي في البداية أن أذكر أن الخريطة الصحية ببلادنا تشكو من عدة اختلالات سواء على مستوى البنية التحتية أو الموارد البشرية أو توزيع الأطباء والآلات والتجهيزات بشكل غير عادل على صعيد الجهات، ولطالما نبهنا في الفريق الفيدرالي لضرورة التعامل الجاد والمسؤول مع هذه الوضعية في اتجاه ضمان المساواة في الخدمات الصحية ما بين الجهات وما بين الوسطين الحضري والقروي وتسهيل الولوج إلى الخدمات العلاجية لفائدة الفئات الأكثر خصاصة، لاسيما الساكنة القروية، انطلاقا من حق جميع المواطنين في الولوج للخدمات الصحية.

ومن خلال إلقاء نظرة موجزة على المؤشرات الصحية، يتبين لنا حجم الخصاص في المجال الطبي وشساعة الفوارق على المستوى الجهوي. فبالنسبة للولادة في المستشفيات العمومية وتحسين مؤشرات تتبع الحمل والولادة، تم خفض نسبة وفيات الأمهات خلال الخمس سنوات الأخيرة إلى 42%، حيث وصلت إلى 132 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية في سنة 2009، ومع ذلك يبقى هذا الرقم بعيدا عن أهداف الألفية وذلك للوصول إلى 83 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية.

كما أن صحة الطفل تبقى دون المستويات المطلوبة، حيث نجد أن 18% من الأطفال أقل من خمس سنوات في المغرب يعانون من تأخر في

المشاريع الكبرى في هذا القطاع، ولعل إشكال تعثر تطبيق التغطية الصحية الإجبارية خير دليل على إخلال الحكومة بالالتزامات المصرح بها وافتقادها للجرأة السياسية المطلوبة.

السيد الرئيس،

بالرجوع لمشروع القانون الإطار الذي نحن بصدد مناقشته، والذي جاء بمبادئ كبرى أي أربع مرتكزات لتعزيز الترسنة القانونية والمرتبطة بقطاع الصحة، وأكد على مسؤولية الدولة في مجال تكريس الحقوق والواجبات الأساسية للأشخاص في الرعاية وضمان الحماية الصحية والولوج إلى الخدمات الصحية المتوفرة من خلال توضيح عرض العلاجات ومهام المؤسسات الصحية التي ستستغل في إطار الخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات، كما فتح هذا المشروع أيضا المجال لتحقيق التكامل بين القطاعين العام والخاص في ظل البحث الدائم عن جودة ومأمونية العلاجات.

وكما نص أيضا هذا المشروع على إحداث هيئات استشارية، هذا شيء جميل جديد في المنظومة الصحية في المجال الصحي، تتكون من مهنيي الصحة والمجتمع المدني من أجل ضمان انسجام أعمال المنظومة الصحية وتحيين حكومتها وتمكين مختلف الشركاء من المساهمة الفعالة في هذه المنظومة الصحية.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نرى أن هذا المشروع قانون إطار، وعلى الرغم من أهميته، لا يمكنه لوحده تحسين المنظومة الصحية، ولن نستطيع تقديم أجوبة عملية للمشاكل الواقعية وحل كل الإشكالات التي يعاني منها القطاع، لذلك فإن ملحاحية واستعجالية إعداد ميثاق وطني حول المنظومة الصحية بمشاركة كل الفاعلين والمتدخلين تعد ضرورة قصوى للإجابة عن كل التساؤلات وانتشال القطاع من كل المثبطات التي تحول دون الرقي به إلى الأمام، كما أن تفعيله ضروري أو رهين بمدى التنزيل الملائم للخريطة الصحية التي يجب أن تكون معدة بشكل علمي ودقيق وأن تهدف فعلا إلى التقليل من الفوارق الحادة بين الجهات وبين المجالين القروي والحضري، وهذا في نظرنا هو التحدي الكبير.

وكما أشرنا في اللجنة، السيدة الوزيرة، من خلال مناقشتنا للتوازن ما بين المجالين في المجال الحضري وفي المجال القروي بأنه حان الوقت لكي ندفع قدما وبجرأة سياسية أكثر لتوفير الظروف الملائمة والمناسبة لفك العزلة الصحية عن العالم القروي.

وهذا في نظرنا كما قلت - هو التحدي الكبير الذي يتعين تحقيقه من أجل إنجاح هذا المشروع وتفعيله بصورة سليمة بإخراج القوانين المصاحبة لهذا المشروع والمراسيم التطبيقية حتى لا تبقى مقتضياته حبرا على ورق كما حدث لمجموعة من القوانين، والتي ظلت جامدة وعلى رفوف وأدراج يلغها الغبار، كما يجب بالموازاة...



وتزليها على أرض الواقع، ذلك أن الصحة ليست حكرا على الوزارة الوصية، بل هي مسؤولية العديد من القطاعات التي تتقاسم معها هذا الاهتمام المشترك.

ورغم الإكراهات والعوائق البنوية التي يعرفها القطاع الصحي بفعل الضغط السكاني وازدياد الحاجيات وقلة الموارد المالية المعبئة لهذه الغاية، حيث نجد 10,46 مليار درهم هي مساهمة الدولة في مساهمة تمويل الصحة سنة 2010 أي 5,5% من مجموع الميزانية العامة للدولة، ونجد أيضا 10,89 مليار درهم هي مجموع الاعتمادات المخصصة لقطاع الصحة خلال هذه السنة أي سنة 2011.

لذلك، فإننا نطرح من موقعنا مشكل الحكامة الجيدة وترسيخ الشفافية وتأهيل العنصر البشري المرتبط بشكل وثيق بالفعالية في التدخل وجودة الخدمات المقدمة خاصة في مجال الصحة العمومية، ومن بين الرهانات الجديدة للمشروع تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص ومنحه صلاحيات جيدة.

لذلك، فإننا في الفريق الفدرالي للوحدة والديمقراطية، نؤمن بأن مشروع القانون رقم 34.09 سيمكن النظام الصحي من لعب دور يضمن جودة الخدمات والمساواة وتفعيل إستراتيجية 2008-2012 لقطاع الصحة لمعالجة مختلف اختلالات المنظومة الصحية من خلال:

- اعتماد إعادة التمويع الإستراتيجي لمختلف المتدخلين في المنظومة الصحية بالمغرب؛

- تسهيل ولوج المواطنين للخدمات الصحية وتمكينهم من عرض صحي متوازن على صعيد التراب الوطني، يستجيب لمتطلباتهم من ناحية الكم والجودة؛

- اعتماد التخطيط الاستراتيجي المتوسط والطويل المدى عن طريق وضع مخططات وطنية خاصة ومستهدفة من أجل محاربة الأمراض، الوقاية والأمن والسلامة الصحية.

وإذا كان مشروع القانون رقم 34.09 يهدف إلى التكامل بين القطاعين العام والخاص، فإننا أكدنا من خلال المناقشة داخل اللجنة على ضرورة مراعاة تقييم تجربة التدبير المفوض قبل الإقدام عليها في القطاع الصحي مستقبلا حتى لا تكرر الأخطاء التي عرفت هذه التجربة في مجالات أخرى. وفي الأخير، نؤكد على ضرورة الإسراع بإخراج النصوص التنظيمية والقوانين المكاملة لمشروع القانون رقم 34.09 وتفعيل هيئة المراقبة والتقييم لنتمكن بلادنا من منظومة صحية متكاملة وفعالة، لذلك تعاطينا بشكل إيجابي مع هذا المشروع، وسنصوت بالإيجاب لصالحه. وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس المجلس:**

شكرا للمستشار المحترم.

النمو، وتعتبر هذه النسبة جد مرتفعة مقارنة مع المعايير الدولية 2,3% أقل من ضعف الانحراف المعياري و0,1 أقل من 3 أضعاف الانحراف المعياري، كما يعاني 10% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و23 شهرا من سوء تغذية دائم وحاد، ويسجل الأطفال في العالم القروي تأخرا في مستوى النمو مقارنة مع الوسط الحضري (24% في الوسط القروي مقابل 13 في الوسط الحضري).

ونتيجة لذلك، يعاني طفل من كل 10 أطفال من نقصان في الوزن، ويعاني حوالي 2% من الأطفال من نقص حاد في الوزن، وتشكل نسبة الإصابة في القرى ضعف نسبة الإصابة في المدن (14% مقابل 7%)، وتبقى النتائج المحصل عليها في مجال صحة الأم والطفل دون مستوى التطلعات بالرغم من أهمية النفقات المرصودة، مما يفيد غياب فعالية النفقات العمومية للصحة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن النفقات العمومية للصحة لا يتم الاستفادة منها بشكل موحد، حيث يستفيد الفقراء، خاصة النساء المعوزات أقل من النفقات العمومية للصحة مقارنة مع الأغنياء، 20% من الساكنة الأكثر فقرا تستفيد فقط من 13% من مجموع النفقات الصحية، مقابل 20% من النفقات الصحية ل20% الأكثر غنى.

كما أن التأطير الطبي والتمريضي يظل دون مستوى المعايير الدولية، ففي يونيو 2009، نجد طبيبا لكل 1637 نسمة كمعدل وطني، وممرض لكل 1134 نسمة على المستوى الوطني، في حين أن هذا المعدل يعرف فوارق مجالية مهمة، فإذا كانت جهة الرباط-سلا-زمور-زعر تعرف 647 مواطن لكل طبيب، ففي جهة الدار البيضاء نجد هناك 716 مواطن لكل طبيب، في الوقت الذي يعرف هذا المعدل تأخرا محولا بكل من جهة فاس-بولمان، 1302 مواطن لكل طبيب، جهة سوس-ماسة-درعة 3060 مواطن لكل طبيب، جهة دكالة-عبدة 3113 مواطن لكل طبيب، جهة وادي الذهب-لكويرة 3167 مواطن لكل طبيب، جهة تادلة-أزيلال 3547 مواطن لكل طبيب، جهة تازة-الحسيمة-تاوانات 4002 مواطن لكل طبيب.

إنها أرقام تبين حجم الخصاص في المجال الطبي وشساعة الفوارق على المستوى الجهوي، التي كرستها الاختيارات السياسية والحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال.

ومن هذا المنطلق، نؤكد على أهمية هذا القانون الإطار باعتباره خريطة طريق ستدشن مرحلة جديدة، سمتها الأساسية وضع منظومة صحية كفيلا بتحقيق المساواة في الولوج للخدمات الصحية وتكرس الحق في العلاج لجميع فئات الشعب المغربي، خاصة الفئات المحرومة أصلا من أي تغطية صحية أو اجتماعية.

إننا في الفريق الفيدرالي، تعاملنا مع هذا المشروع ليس باعتباره نصا قانونيا فحسب، وإنما باعتباره إستراتيجية عامة في المجال الصحي، تحتوي على مجموعة من الأهداف والمبادئ التي علينا جميعا العمل على تحقيقها

أعرض الآن مشروع القانون برمته للتصويت: = الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون الإطار رقم 34.09 يتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات، وبهذه المناسبة أهنيئ السيدة الوزيرة المحترمة على هذا المشروع الهائل الذي سيكفل ديمقراطية الولوج للصحة في جميع تراب المملكة.  
والسلام عليكم ورحمة الله.

رفعت الجلسة.

نتقل الآن للتصويت على المواد، وهي 31 مادة التي يتكون منها المشروع:  
المادة الأولى:  
الموافقون: = الإجماع؛  
إذن إجماع الحاضرين.  
إذن المادة 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15،  
16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29،  
30، 31. هل يمكن أن نصوت عليها جملة وتفصيلا لأنه لم يكن هناك أي  
تعديل في هذه المواد؟ = الإجماع.